

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/SD/1998/WG.1/CP.14  
10 December 1998  
ORIGINAL: ARABIC



الاجتماع الإقليمي التحضيري للمؤتمر العربي  
المعني بالمتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية:  
متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية  
١٩٩٨، ١١-٨ كانون الأول/ديسمبر بيروت،

## ورقة جمهورية السودان

98 - 9657

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف ولا تمثل  
بالضرورة آراء الإسكوا أو الجهات المنظمة للاجتماع.

## ١ - مقدمة

١-١ ( لقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير من خلقنا تفضيلاً ) إن الله سبحانه وتعالى خلق هذا الكون بما فيه من خيرات في ظاهر الأرض وباطنها، واستخلف الإنسان على هذه الإمكانيات الطبيعية والمادية لكي يعمل إمكانياته البشرية بتغيير طاقاته لإعمار الأرض وإسعاد بني البشر وصولاً إلى الغاية الكبرى وهي العبادة (وما خلقت الجن والانسان إلا ليعبدون) وأحسب أن مقررات كوبنهاغن لقمة الاجتماعة قد جاءت لأن البشرية قد ابتعدت عن هذا التوجه الذي كرسه الحضارة الإسلامية قبل أربعة عشر قرناً من الزمان.

٢-١ وفي إطار انعقاد هذا الاجتماع لمتابعة مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية نود ان نلقي الضوء على الموقف الإستراتيجي والسياسات والبرامج التي انبثقت عن هذا الموقف مواكبة لإنفاذ الأهداف الأساسية لهذا المؤتمر المختلفة في محاربة الفقر والمساعدة على إيجاد فرص عمل منتجة ولتقوية النسيج الاجتماعي.

## ٢ - الموقف الإستراتيجي

٢-٢ وضع الشعب السوداني عن طريق مؤتمر شامل لكل فئاته ومنظمه الحكومية غير الحكومية والأهلية والمهنية والنقاية استراتيجية أسمتها الإستراتيجية القومية الشاملة للفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٢ وسميت شاملة لأنها تضمنت رؤية متكاملة تتاسب لتأسيس نهضة حضارية شاملة وبناء دولة السودان الكبرى عام ٢٠٠٢ م. وجاء إعدادها مستوعباً لمتطلبات التنمية المتوازنة ومستندًا على الجوانب المنهجية والفكرية لتحقيق غايات وأهداف التحول المجتمعي المنشود في أبعاده المختلفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً وثقافياً واعلامياً.

واستهدفت الإستراتيجية بصفة خاصة بناء قدرات الإنسان السوداني باعتباره محور توجهها وغايتها وأدائها الفاعلة لتحقيق التنمية الشاملة لمقابلة احتياجاته المادية والروحية. وانتهت الإستراتيجية القومية الشاملة مبدأ التخطيط التأسيسي واعتمدت في إطار البرامج الثلاثية لتنفيذ غاياتها وأهدافها.

٢-٢ وبما أن الإستراتيجية القومية الشاملة يتم تنفيذها خلال عقد كامل من الزمان فقد تمت برمجتها في شكل ثلاثة برامج بدأ الأولى في عام ١٩٩٢ م، وانتهى في عام ١٩٩٥ م، أعقبه البرنامج الثاني الذي بدأ في عام ١٩٩٦ م، وسينتهي بنهاية هذا العام ١٩٩٨ م، وسيعقد البرنامج الثالث والأخير والذي سينعقد خلال الفترة من (١٩٩٩ - ٢٠٠٢ م) ويعتبر كل برنامج من هذه البرامج بمثابة مرحلة من مراحل تنفيذ الإستراتيجيات القومية الشاملة يتم تقييمه بنهاية مرحلته والاستفادة من مبدأ التقييم لتصحيح مسار الأداء خلال البرنامج الذي يليه.

٣-٢ ولا شك ان صياغة هذا الموقف الإستراتيجي الذي نفذ البرنامج الأول منه قبل انعقاد قمة كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية وأثنائه يعتبر مؤشرا واضحا بأن ثورة الإنقاذ الوطني اداء دورها الرسالي النابع من مبادئ توجها الحضاري قد استشعرت منذ البداية أهمية صياغة الموقف الإستراتيجي ورسم السياسات وإعداد البرامج للتنمية الشاملة التي تحقق النمو الاقتصادي وبسط العدل الاجتماعي محاربة الفقر والعوز وتوسيع فرص العمل المنتج ونشر المشاركة الفاعلة لكل فئات وشرائح المجتمع في الإنتاج والمجتمع بثمرات النمو الاقتصادي.

ومن الجدير بالذكر ان البرنامج الثاني ١٩٩٦-١٩٩٨ قد جاء عقب إعلان كوبنهاجن، وبذلك نرى ان التقييم والذي جاء للبرامجين الأول والثاني يشكل مجهودا يمكن الاعتماد عليه كمؤشر لمستوى الجهد الذي بذله السودان في سبيل انجاز أهداف مؤتمر كوبنهاجن فيما يتعلق بمحاربة الفقر، توسيع فرص العمل المنتج وتحفيض البطالة وتقوية النسيج الاجتماعي.

### ٣- تقييم أداء البرامجين الأول والثاني من الإستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٢-١٩٩٨

١-٣ ان تقرير البرنامج الثالث لإستراتيجية القومية الشاملة قد تضمن تقييمها للبرامجين الأول والثاني وقد حوى هذا التقييم التحولات والإنجازات المختلفة والتي قد قدم لها بتبيان مجموعة من العوامل المحلية

والخارجية التي لعبت دوراً في تحديد الأداء وتأثير مرحلة الإيجابية والسلبية ويمكن حصر هذه العوامل في التالي:

١-١-٣ استمرار الحرب في جنوب السودان طوال فترة تنفيذ البرنامجين وتوجيه الموارد المالية والبشرية لمقابلة احتياجاتهما وتأثير ذلك على حجم الموارد المطلوبة لدفع عملية النمو وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين.

٢-١-٣ الاعتداء على الحدود السودانية الشرقية من قبل بعض دول الجوار مما يتطلب توفير مزيد من الموارد لأغراض العمليات العسكرية وافرازاتها المختلفة.

٣-١-٣ استمرار تدني العون الخارجي والذي انخفض حجمه من متوسط ٨٠٠ مليون دولار في العام خلال الثمانينات بأقل من ٥٠ مليون دولار في العام خلال السنوات الأخيرة لمشاريع التنمية في الموازنة العامة.

٤-١-٣ الإستمرار في خدمة بعض الديون الحرجية مما جعل السودان متلقى سالب في بعض الأحيان للعون والمساعدات حيث فاق ما يدفعه في شكل سداد للمديونيات عن ما يتلقاه من عون خارجي.

٥-١-٣ تطبيق النظام الإداري الجديد في البلاد والذي تم بموجبه إنشاء ٢٦ ولاية وأكثر من ٩٠ محافظة.

٦-١-٣ الإنعكاسات السالبة لشروط التبادل والتي لم تكن في مصلحة السودان.

٧-١-٣ تدهور الوضع الاجتماعي لبعض شرائح المجتمع لأسباب اقتصادية كارتفاع معدلات التضخم والديمغرافية نتيجة الحرب والظروف الطبيعية ويتمثل ذلك في تزايد معدلات الهجرة الداخلية والنزوح نحو المدن الكبرى والضغوطات على الخدمات وانتشار ظاهر الفقر والعوز في جيوبها.

٨-٣ استمرار الضغوط الاقتصادية الخارجية والمتمثلة في المساعي الرامية لتوسيع دائرة الحصار الاقتصادي وفرض العقوبات الاقتصادية وتزايد الحملات الإعلامية والعدائية للتأثير على المناخ الاقتصادي والاستثماري في البلاد.

#### ٤- التحولات والإنجازات المتحققة

٤-١ كما ركزنا سابقاً في التقرير تعرض إلى التحولات والإنجازات وبشكل عام قد تحقق تحولات في تغيير النظام الاقتصادي خلال الفترة ٩٢-٩٨ من مركزية الأداء وتضمين القطاع العام واتساع السلطات التحكيمية والإدارية في تحديد الأسعار وتكثيف عمليات التدخل الإداري وفرض القيود على القطاع التجاري وتكميل حركة النقد الأجنبي والتدخل في فرض أسعاره إلى اقتصاد قائم على تحرير قوى السوق وعوامل الإنتاج وتحفيز المبادرات الفردية وتوسيع دائرة النشاط الخدمي والتوزيعي للقطاع الخاص.

٤-٢ كما تم تحول في نظام الحكم والإدارة ببناء مقومات اللامركزية في نظام الحكم والسلطة والإدارة وذلك من خلال تطبيق النظام الإداري في البلاد من أجل توزيع مكتسبات التنمية والنمو والدخول وزيادة عمليات استقلال الثروة والموارد القومية وتنظيم عائداتها.

٤-٣ وفي إطار تطبيق إستراتيجية الدولة في الاعتماد على الذات لتنشيط حركة المجتمع لمقابلة أعباء المرحلة السابقة وقد بدأ من خلال العديد من المؤشرات المرصودة تنامي القدرات الوطنية في مجال الاعتماد على الذات.

٤-٤ وقد أدت التحولات العديدة التي شهدتها النظام الاقتصادي ونظام الحكم والإدارة في البلاد وما صاحبها من سياسات وإجراءات إلى نتائج محسوبة على صعيد إدارة الاقتصاد الكلي والناتج المحلي الإجمالي والذي حقق معدلات نمو مضطربة خلال فترة البرنامجين بلغت ٨% في المتوسط.

وتعتبر هذه المعدلات جيدة إذا ما قورنت على مستوى عالمي ولكنها أقل كثيراً عن طموحات الإستراتيجية حيث كانت معدلات النمو المستهدفة ٣٠% للبرنامج الأول و ١٠% للبرنامج الثاني. ورغمما عن تحقيق تلك المعدلات التي تعتبر جيدة إلا أن هناك بعض الآثار الجانبية لتطبيق سياسات التحرير الاقتصادي وعلى الأخص المتمثلة في تدهور الأوضاع الاجتماعية لبعض شرائح المجتمع خاصة

ذوى الدخل المحدود وما يتبع ذلك من تحولات ديمografية واسعة تمثلت في تزايد معدلات الهجرة الداخلية والبطالة وتنامي الضغط على الخدمات في المدن الكبرى وانتشار مظاهر الفقر والعوز والتي نفاقت نتيجة لاستمرار الحرب في الجنوب.

##### ٥- الإنجازات في مجالى الخدمات الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية.

١-٥ من البديهي ان تكون التحولات والإنجازات المتحققة في اداء الاقتصاد الكلى بشكل عام وفي اداء القطاعات الأخرى أثر على قطاعي التنمية الاجتماعية والموارد البشرية وبالتالي على الاقتراب من تحقيق أهداف مؤتمر القمة الاجتماعية ولكن اداء قطاعي التنمية الاجتماعية والموارد البشرية له صلة مباشرة لإنفاذ هذه الأهداف ولذلك لا بد من إفراد مساحة لهما.

٢-٥ شهد قطاع التنمية الاجتماعية والذي يشمل مجالات المياه والتعليم العام والتعليم العالي والصحة والمياه والموارد البشرية ومؤسسات التكافل والتضامن الاجتماعي وبرامج مكافحة الفقر توسيعاً ملحوظاً خلال فترة البرنامجين كما عانى القطاع أيضاً من الافرازات الجانبية لسياسات تحرير الأسعار وارتفاع معدلات التضخم وانعكاسات الحرب والتي تنتج عنها ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والنزوح نحو المدن مما ادى الى تدني الخدمات والضغط عليها وانعكست هذه التحولات بصورة حادة في تفشي ظاهرة الفقر والعوز في بعض شرائح المجتمع.  
ونشير في ما يلي الى أهم الانجازات المتحققة في هذا القطاع:

١-٢-٥ التعليم العالي: لقد كان من ابرز النجاحات التي تحققت خلال فترة البرنامجين الأول والثاني من الإستراتيجية القومية الشاملة زيادة مؤسسات التعليم العالي من أربع جامعات إلى ستة وعشرين جامعة (٢٦) كما زاد عدد الجامعات ومعاهد وتضاعفت اعداد الطلاب بالجامعات ومعاهد العليا بنسبة ١٣٦% وذلك من ١١٤٢٥ طالباً في العام ٩٢-٩١ إلى ٢٦٩٧٠ طالباً في عام ١٩٩٧ وتم تشييد جامعتين اضافيتين وعدد ١٧ معهد خاصاً مما أدى الى زيادة نسبة الطلاب بالجامعات الخاصة بنسبة ١٨% من جملة الطلاب.

بالاضافة إلى ذلك فقد تم توزيع الجامعات جغرافيا على جميع ولايات السودان وذلك بهدف تأهيل الناجحين. وكذلك توسيع التعليم التطبيقي ومن ثم انشاء ٢٤ كلية جديدة للهندسة و ١٤ كلية للطب وكليتين للزراعة والموارد الطبيعية و ٣٢ كلية للطب البيطري.

كم تم انشاء سبعة مراكز بحثية في إطار المركز القومي للبحوث وذلك لتقديم الاستشارات الفنية والاقتصادية بالإضافة الى بحوث الجامعات والمعاهد العليا.

كما وتم الاهتمام بتدريب اساتذة الجامعات وتم بعث ٢٣٢ استاذا لنيل درجة الماجستير والدكتوراة في التخصصات الدقيقة التي لا يتوفر التدريب لهم بالجامعات السودانية.

٥-٢-٢- الصحة

وفي مجال الصحة خلال البرنامجين الأول والثاني تم تطعيم ٨٠٪ من اطفال السودان من أمراض الطفولة الست، وتنفيذ برامج عديدة للرعاية الصحية الأولية بالتعاون مع المنظمات الدولية كما تم تأهيل خمسة مستشفيات تعليمية قومية وهناك العديد من المستشفيات بولايات السودان قد تم إنشاؤها او في طور التشيد.

وتوسعت دائرة المستشفيات الخاصة بالولايات المختلفة وتم تعميم نظام العلاج الاقتصادي والدواء الدائري وتطبيق نظام البطاقة العلاجية في عدد من الولايات (١٧) كما تم تنفيذ ٦٠٪ من مشاريع الأمومة والطفولة وذلك في مجالات تأهيل مدارس القابلات والتوعية الصحية وتعميم برامج الطفولة والأمومة. وفي هذا الصدد فقد تمثلت بانجازات مشروع مكافحة امراض الجهاز التنفسى في تدريب ١٦١٧ طبيب وعدد ٣٠٠ مساعد طبي كما تم انشاء ١٦ مركزا تدريبيا على مستوى الولايات المختلفة.

وفي مجال مكافحة الملاريا فقد تم تدريب ٧٥٪ من الكوادر المعملية على مستوى الولايات وتم انجاز برنامج مكثف لابادة البعوض في الطور المائي الطائر.

٥-٢-٣ المياه

أما في مجال توفير المياه النقية الصالحة للشرب فقد ارتفع نصيب الفرد من استهلاك المياه من عشرة إلى ثمانية عشرة لترًا في اليوم للفرد في الريف ومن خمسين إلى تسعين لি�ترًا للفرد في الحضر خلال فترة البرنامجين الأول والثاني نتيجة لارتفاع إنتاج المياه من ٢٢١ مليون متر مكعب عام ١٩٩٢ إلى ٢٦٣ مليون متر مكعب في عام ١٩٩٧. كما شهدت الفترة تغيرات هيكيلية متعددة، حيث أصبحت الولايات والمحافظات

مسؤوله عن التنمية وإدارة قطاع المياه، بينما تقوم الحكومة الاتحادية بتحطيط وتأهيل شبكة المياه وتدريب الكوادر.

#### ٦- في مجال التكافل والضمان الاجتماعي ومكافحة الفقر

١-٦ استهدف البرنامجان الأول والثاني حل مشاكل التنمية الاجتماعية خلال فترتي البرنامجين بالعديد من الترتيبات والتدابير وإنشاء المؤسسات العاملة في هذا المجال، وبالرغم من ان الانجاز المتحق لم يرق الى المستوى المنشود إلا ان هناك العديد من التطورات الايجابية في هذا المجال كما سيرد أدناه ونخص بالذكر ازدياد تعدد المناسط المهمة بالجوانب الاجتماعية لتخفيض حدة الفقر خاصة بالنسبة للشريائح الضعيفة ومحدودي الدخل ونشير الى ذلك في الآتي:

٢-٦ الدعم الحكومي يتمثل ذلك في استمرار الحكومة الاتحادية في دعم الكهرباء وزيادة الأجور دورياً مصاحبة برفع الحد الأدنى من ضريبة الدخل وزيادة الاعتمادات المرصودة لبرامج التنمية الاجتماعية لدعم مشروعات العلاج والمخزون الاستراتيجي للذرة وبرامج الأسر المنتجة والتأمين الصحي.

٣-٦ الزكاة وفي مجال الزكاة هدفت الاستراتيجية القومية الشاملة الى تحصيل الزكاة المستحقة ومضاعفة موارد صناديق التأمين والتكافل وتشير البيانات الى ان حصيلة الزكاة قد ارتفعت من ١٩،٠ مليار دينار في عام ١٩٩٢ إلى ٤١،٤ مليار دينار في عام ١٩٩٧م. وقد ساهم ديوان الزكاة في الحد من الآثار السلبية لسياسة التحرير الاقتصادي حيث تم توزيع ما بين ٣٥-٤٠٪ للفقراء والمساكين وذلك اما نقدا او عينا عن طريق تمويل وسائل الانتاج ومشاريع اعasha، حيث تم تمويل مليونين من الأسر خلال فترة البرنامجين. وتشمل هذه المشاريع الانتاج ووسائل الانتاج والمواد الغذائية والكساء والصناعات الريفية.

والى جانب ذلك ساهم ديوان الزكاة في انشاء مراكز انتاجية متعددة الأغراض تضم مشاغل لتصنيع الملابس ومعاصر الزيوت وانتاج الصابون والآلات.

وقام ديوان الزكاة أيضا بكفالة الأيتام الذين بلغ عددهم ١٠ الف فردا خلال فترة البرنامجين، ويتمثل ذلك في توفير الزي المدرسي ودعم شهري وتوفير الاضافي والدواء. كذلك يقوم ديوان الزكاة بالصرف على المؤسسات التعليمية كمنظمة الدعوة الاسلامية والمساجد والخلاوى والمدارس القرانية اما نقدا بدفع مرتبات المعلمين أو عينا بتوفير الذرة. وقد ساهم الديوان في انشاء المؤسسات العلاجية المتخصصة مثل

مستشفى الذرة وغرفة العناية المركزية بمستشفى الخرطوم. بالإضافة إلى ذلك فان مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية الذي يعتبر ديوان الزكاة من أكبر المساهمين فيه يقوم بتوفير التمويل لأغراض متعددة.

**٤- الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي** أنشئ هذا الصندوق في عام ١٩٧٤ بموجب قانون التأمين الاجتماعي والذي تعرض إلى العديد من التعديلات وقد حظى أثناء فترة البرنامجين لتعديلات واسعة لزيادة التغطية التأمينية وتعظيم الفوائد للمؤمن عليهم وهو يعتمد في عضويته ١٣٥٣/٠٧٥١ عاملًا وبجانب وفاء الصندوق بوفائه بالتزاماته تجاه مساهميه في حالات التقاعد واصابات العمل والعجز الكلي أو الجزئي وفقدان العمل فإن الصندوق يؤدي دوراً كبيراً وإسهاماً فاعلاً في التنمية القومية في استثمار أمواله في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات وصغار المستثمرين من حرفيين ومهنيين وأسر منتجة ويمول الصندوق من مساهمات أصحاب العمل (١٧٪) واشتراك المؤمن عليهم (٨٪) وريع عملياته الاستثمارية بشكل أساسي.

**٥- الصندوق القومي للمعاشات** يعتبر امتداداً لأنظمة المعاشات التي بدأت بالسودان منذ عام ١٩٠٤ وتطورت عبر الزمن إلى أن أنشئ الصندوق القومي للمعاشات سنة ١٩٩٢، ويضم في عضويته ١٤٨،٠٠٠ معاشياً للعاملين بالدولة بوحداتها ومؤسساتها وشركاتها العاملة ويقوم على استقطاع من الأجر (٨٪) من العمال و (١٧٪) من الحكومة زائداً عائدات الاستثمار، وبجانب وفاء الصندوق بالمعاشات يمنح الصندوق لبعض المتقاعدين معاشات استثنائية.

**٦- مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية** أنشئ في عام ١٩٩٥، ليكون آلية متخصصة في محاربة الفقر بتحليل وسائل إنتاج للفقراء من صغار المنتجين والحرفيين والمهنيين والنساء والطلاب وأصحاب المعاشات وأصحاب العمل بضمانته وشروط ميسرة لا تتوافر في المصارف الأخرى وت تكون الموارد المالية لمصرف من رأس المال وبتخصيص ١٧،٥٪ من صافي جباية الزكاة وأموال الدعم الإجمالي المقدمة من وزارة المالية، وتقوم مشروعات المصرف على العمل الجماعي مع التركيز على الصناعات والزراعة الصغيرة وينتهج المصرف مبدأ المشاركة الشعبية العاملة في صنع واتخاذ القرار التنموي وذلك بإنشاء مجالس التنمية الاجتماعية على مستوى الولايات.

**٧-٦ صندوق دعم الطالب** انشئ عام ١٩٩٢ ويرعى ١٦٥ الف طالب وطالبة، ويستهدف دعم التعليم والطلاب الفقراء وذلك من خلال تبرعات أهل الخير والأموال الثابتة والمنقوله التي يبيعها او يستثمرها او يرهنها الصندوق ويقدم دفعيات شهرية للطالب الفقراء.

**٨-٦ منظمة الشهيد** وهي منظمة حكومية تعمل في مجال أسر الشهداء والمعاقين ومصابي الحرب وفي تقديم الخدمات الصحية لهم داخلياً وخارجياً وكذلك في مجالات تعليم أبناء الشهداء والسكن واستخراج فوائد ما بعد الخدمة ودعم اسر المحتاجين منهم بتقديم المنح وتمكينهم ببعض وسائل الانتاج.

### المراة

وفي جانب المرأة فقد تم خلال فترة البرنامجين تنفيذ ٦٠ مشروعًا للتعليم والتأهيل والتنقيف والتدريب بالريف، وإنشاء ٩ مراكز اجتماعية متعددة الأغراض على مستوى الولايات، بالإضافة إلى ٦٦ مركزاً على مستوى المحافظات و ٢٥٦ مركزاً على مستوى المحليات. هذا بالإضافة إلى إنشاء مائتى وحدة انتاجية بالمراكم الانتاجية القائمة بكل الولايات. وقد تمكنت وزارة التخطيط الاجتماعي من إنشاء بنك التسليف وتمويل مشروعات تنموية المرأة.

أما في دور مجال مكافحة التشرد والجريمة فقد تمكنت وزارة التخطيط الاجتماعي من إنشاء دور لايواء المشردين للحد من ظاهرة التسول. وتم ادخال جميع اسر السجناء في مشروعات الأسر المنتجة، بالإضافة إلى تأهيل مؤسسات العلاج النفسي وتنفيذ البرامج الخاصة بمكافحة المخدرات. وكذلك ادخال نظام التوفير بواقع ٥٥% من قيمة انتاج السجون.

### ٧- القوى العاملة

**٧-١** وقد تضمنت أهداف الاستراتيجية وأهداف البرنامج الأول والثاني الحث على روح العمل رغم أنه لم يتم صياغة أهداف كمية إلا أننا نلاحظ أن معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي قد ارتفع من ٣٩% إلى ٤٥% خلال الفترة موضوع الدراسة وقد زادت بصفة خاصة معدلات مشاركة المرأة بمعدلات أعلى من مشاركة الذكور حيث ارتفعت نسبة مشاركتهن من ١٨% إلى ٢٨% مما يتواافق مع الأهداف الإستراتيجية لتمكين المرأة.

٢-٧ من ناحية ثانية وعلى غير المتوقع في ظل تراجع فرص العمل في القطاع الرسمي العام والخاص فقد زادت معدلات التشغيل بمعدل أعلى من معدلات الزيادة السكانية (٤٧٪) مقارنة بمعدل نمو سكاني (٣٪). حيث ارتفع اجمالي المشتغلين من ٩،٤ مليون إلى ٦،٥ مليون بإضافة ١،٦ مليون فرصة عمل لكن يبدو أن حوالي ٩٠٪ من فرص العمل قد توفرت في القطاع غير الرسمي والذي أصبح يستوعب أكثر من ٦٥٪ من قوة العمل مما يشير إلى ان القطاع قد تسبّب وقلّ قدرته على توليد فرص عمل اضافية كبيرة مما يستدعي الاهتمام بحفر فرص العمل فيه علاوة على الاهتمام بشروط وظروف العمل في هذا القطاع العام.

٣-٧ ونتيجة لذلك ظلت معدلات البطالة ثابتة عند حدود ١٦،٦ خلال الفترة المرجعية. إلا ان الاعداد المطلقة للمتبطلين قد زادت من مليون إلى ١،٤ مليون بإضافة ٤٠٠ الف متبطل. من بينهم حوالي ٣٠٠ ألف داخلين جدد لسوق العمل وحوالي ١٠٠ ألف سبق العمل. مما يشير الى ان مشكلة البطالة مشكلة بنوية متصلة بمرحلة التحول الديمغرافي والهيكل العمري الفتى اكثر من مشكلة البطالة الاحتاكية الناتجة عن اعادة هيكلة الاقتصاد. وكلا المشكلتين تحتاجان للتصدي لهما.

٤-٧ من ناحية نلاحظ ان وقع البطالة كان اكبر وسط الشباب وخريجي التعليم العالي حيث بلغت حوالي ٢١٪ ومن المحتمل ان تتفاقم في ظل التوسيع التعليمي واذ استمر الوضع الاقتصادي وتوليد فرص العمل كما هو مشاهد في الفترة السابقة. وهذا يشير الى مشكلة بنوية أخرى وهي عدم مواهمة مخرجات التعليم من الحاجيات المنظور لسوق العمل. مما يستوجب برنامج متكامل للتصدي للمشكلة وتوفيق المهارات المكتسبة من الحاجيات المتغيرة لسوق العمل.

٥-٧ وفي مجال علاقات العمل تم تعديل قانون العمل بادخال زيادات كمية على ظروف وشروط العمل وانشئ المجلس العلى للأجور والذي تعهد بادخال زيادات دورية على الأجر لتأكل الأجور الحقيقة للعمال نتيجة لأنثر التضخم المالي.

#### ٨- الموجهات والأهداف والسياسات العامة للبرنامج الثالث (١٩٩٩ - ٢٠٠٢م)

ان التقييم الذي اتبته الولوج الى البرنامج الثالث للبرنامجين الأول والثاني كما أوضحنا يظهر المجهودات والإنجازات والتي نحسب انها تتكامل وتتضاءل نحو انفاذ اهداف واعلان مؤتمر القمة الاجتماعية، وان الدروس المستفادة من هذين البرنامجين هي التي قادت وأثرت في الخلوص الى صياغة موجهات وأهداف وسياسات البرنامج الثالث والتي ننسح انها تكرس المضى قدما في انفاذ مقررات المؤتمر وترى ان السودان

وهو يشارك في هذا المؤتمر للمتابعة له أجندـة تشكل مرجعية لمتابعة وتقـيم الإنجازـات في هذا السبيل التي نحن الان بصددها في بلورة الأساليـب والطرق والآليـات للمتابـعة على المستوى الإقليمي العربي حتى يؤتـي الإعلـان ثمارـه في محارـبة الفقر، وتوسيـع فرص العمل ومحارـبة البطـالة وتقـيم النـسـيج الـاجـتمـاعـي.

#### ٩- المـوجهـات والـاهـدـاف والـسيـاسـات العـامـة للـبرـنـامـج الثـالـث : ٢٠٠١-١٩٩٩

##### ١-٩ أـطـار التـنـمـيـة الـاجـتمـاعـيـة

اذـكـاء رـوح السـعـى وـالـعـمل بـيـنـ الـمـواـطـنـين وـحـفـزـهـم لـلـإـنـتـاج وـالـتـوـظـيف الذـاتـي بـتـشـجـيعـ الـأـعـمـالـ وـالـصـنـاعـاتـ الصـغـيرـةـ وـالـاهـتمـامـ بالـحرـفيـنـ وـالـأـسـرـ الـمـنـتـجـةـ بـالـاضـافـةـ إـلـىـ توـظـيفـ طـاقـاتـ الـمـرـأـةـ وـتـشـغـيلـهـاـ فـيـ الـمـجاـلـاتـ الـمـنـاسـبـ اـجـتمـاعـيـاـ وـحـمـايـتـهـاـ مـنـ الـمـخـاطـرـ الـمـهـنـيـةـ وـالـمـسـتـجـدةـ.

٢-٩ تعـظـيمـ دـورـ المـجـتمـعـ فـيـ الـعـملـ الـعـامـ وـالـخـدـمـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـالـاهـتمـامـ بـمـنـظـمـاتـ المـجـتمـعـ وـفـئـاتـ لـلاـسـهـامـ مـعـ الدـولـةـ فـيـ تـحـقـيقـ التـواـزنـ الـاجـتمـاعـيـ وـمـكـافـحةـ الفـقـرـ وـالـعـوزـ وـتـحـقـيقـ التـكـافـلـ الـاجـتمـاعـيـ لـفـئـاتـ الـضـمـانـ وـالـدـافـعـ الـاجـتمـاعـيـ وـفـئـاتـ الـخـاصـةـ مـاـ يـسـتـوجـبـ استـهـاـضـ قـدـراتـ المـجـتمـعـ تـحـقـيقـاـ لـمـبـادـئـ التـكـافـلـ الشـعـبـيـ مـعـ تـطـوـيرـ الـمـؤـسـسـاتـ الـتـكـافـلـيـةـ وـالـطـوـعـيـةـ لـتـؤـديـ دـورـهـاـ كـامـلاـ تـجـاهـ المـجـتمـعـ كـأـجهـزةـ الـزـكـاـةـ وـالـأـوقـافـ وـالـعـلـمـ الـطـوـعـيـ وـالـأـهـلـيـ وـرـعـائـتـهـاـ بـالـسـيـاسـاتـ الـمـنـظـمةـ وـالـمـشـجـعـةـ لـأـعـمالـهـاـ الـاجـتمـاعـيـةـ.

٣-٩ التـركـيزـ فـيـ معـالـجـةـ الـمـشـكـلـاتـ وـالـتـشـوهـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ (ـالـفـقـرـ،ـ الـبـطـالـةـ،ـ فـئـاتـ الـتـكـافـلـ الـاجـتمـاعـيـ)ـ بـرـامـجـ عـلـمـيـةـ وـمـدـرـوـسـةـ وـعـمـلـيـةـ لـتـأـهـيلـ الطـاقـاتـ الـبـشـرـيـةـ الـعـاطـلـةـ وـتـوـظـيفـهـاـ فـيـ مـشـارـيعـ الـبـنـاءـ الـوطـنـيـ بـالـتـركـيزـ عـلـىـ الـأـسـرـ الـمـنـتـجـةـ وـالـصـنـاعـاتـ الصـغـيرـةـ مـعـ تـنـظـيمـ سـوقـ الـعـلـمـ لـاستـيعـابـ الـعـاطـلـينـ اـجـتمـاعـيـاـ.

## ١٠ - إطار تنمية الموارد البشرية:

- ١-١ ضرورة اتساق الخطط والبرامج التعليمية مع الخطة العامة للدولة والاهتمام بالتعليم والسعى نحو الزامية التعليم الأساسي، واعتماد سياسة التركيز والتنمية الرئيسية في التعليم العالي باستكمال البنية التحتية والمقومات التعليمية واستقرار الأساتذة بمعالجة مشاكلهم المادية وحاجاتهم الأساسية.
- ١-٢ الاهتمام ببرامج التدريب والتكوين المهني وتطوير المهارات وابتكار وسائل لضمان مواكبة التغييرات في الطلب على المهن اتحادياً على مستوى الولايات والمحافظات والمحليات.
- ١-٣ الاهتمام بالمعلومات والبيانات وتوثيقها وتدقيقها وتوحيدتها في جميع أجهزة الدولة وتأهيل الكوادر الفنية والبنية التحتية لنظم المعلومات في جميع مستويات الحكم وأجهزته.
- ١-٤ اعادة هيكلة آليات ومؤسسات سوق العمل على المستويات الاتحادية والولائية والمحلية وأسواق العمل الخارجية بما يسهم في تحريك القوى العاملة مهنياً وقطاعياً وجهرياً وازلة الاختلال والتشوّهات في أسواق العمل.
- ١-٥ العمل على اجراء تحسينات اساسية في الاجور ومراجعة هيكلها بهدف تحقيق العدالة والاجر المجزي للعمل وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية العمالية.

هذا ما وددنا ابرازه في هذا الشأن وعلى الله قصد السبيل.